وبناؤه على الفتح ثلاثيا كان او رباعيا مجردا
وتقدمه للاتفاق على بنائه كان او مزيدا فيه كضرب ودحرج واستخرج وضربك وضربا واما
نحو رمي وعفي فسكون اخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والاصل
رمي وعفو فقلبت اليا والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
وكان القياس ان يبني على السكون لانه الاصل في البنا ولكنه لما شابه
اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركة وكانت
فتحة طلبا للخفة الا اذا اتصل به واو الجماعة فيضم اخره نحو ضربوا
للمناسبة لاضم بنا كما هو ظاهر عبارته ولعا نحو اشتروا ودعوا
فالاصل اشتريوا بيا مضمومة ودعووا بواو بين اولاهما مضمومة
ثم تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفت
الالف لالتقا الساكنين او اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن اخره
تسكين بنا نحو ضربت مثلث التا وضربنا باسكان البا والنسوة
ضربن وجزم في التوضيح بان السكون فيه عارض كالذي قبله وبني
على السكون لانه الاصل في البنا ولاستثقال توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج
بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالتحريك ضمير الرفع الساكن
ففي هاتين الحالتين يبني على الفتح الذي هو الاصل فيه كما اذا تجرد
كما اشرنا الى ذلك فيما مر والنوع الثاني فعل الامر مبني على الاصح
وبناؤه على السكون اذا كان صحيح الاخر نحو اضرب او اتصل به
ضمير النسوة نحو اخشين واضربن يا هندات الا اذا اتصل به ضمير
تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون
يكون

فما اقيم الا المفعول به غايته انه المفعول الثاني وهو جايز واذا كان الفعل
المبني للمفعول متعديا لاثنين اصلهما المبتدا والخبر تعين نيابة الاول على
الاصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قايما ولا يجوز ظن زيدا قايم او ليس اصلهما
ذلك جعل احدهما نايبا عن الفاعل والاولى نيابة الاول وينصب الثاني
اي الاخر وجوبا لفظا ان لم يكن جارا او مجرورا نحو اعطي زيد درهما واعطي
زيد ادرهم وان يكنه فهو منصوب المحل وعلة ذلك ان الفاعل لا يكون
الا واحدا فكذلك نايبه وقد تقدم ان الثاني من باب اعطى يمتنع اقامته
ان اوقع في لبس باب المبتدا والخبر وهما النوع الثالث والرابع
برا من المرفوعات المبتدا هو الاسم الصريح او المؤول به المرفوع لفظا او تقديرا
او محلا العاري اي المجرد عن شي من العوامل اللفظية الناسخة للابتدا
وغيرها حقيقة او حكما فخرجت الاسما التي لم تركب لانها وان تجردت عن
العوامل اللفظية غير مرفوعة اذ لا اسناد فيها والمرفوع بناسخ او غيره
لعدم تجرده ودخل نحو بحسبك في نحو بحسبك درهم لان الحرف الزايد في
حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدا اعني ما له خبر نحو زيد قايم وما له
مرفوع اغنى عن الخبر نحو اقايم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحترز
باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتدا الذي هو تجرد الاسم للاسناد
فان الصحيح انه العامل في المبتدا ومراد المولف كغيره بالعاري الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع ما قيل ان المبتدا لم يكن له عامل
لفظي حتى يقال انه عار اي لم يتجرد من عامل لفظي وفي كلام المولف هنا
وفيما قبله استعمال الحكم قيدا في التعريف وهو قسمان بالاستقرا ظاهر
ومضمر منفصل وتقدم مراد البيان لكل منهما فالمضمر اثنا عشر ضميرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)